## عرض اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالمملكة المغربية

## رئيسة اللجنة: فريدة الخمليشي Farida EL KHAMLICHI

## (مسار العمل 2 : اللجن الوطنية للقانون الدولي الإنساني)

### 1- ما هو دور لجنتكم الوطنية للقانون الدولي الإنساني في دعم صياغة سياسات الحكومة بشأن القانون الدولي الإنساني؟ ...

تولي المملكة المغربية على الدوام لمنظومة القانون الدولي الإنساني أهمية معتبرة، فقد انضمت المملكة إلى اتفاقيات جنيف الأربع بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة منذ سنة 1956، كما صادقت على البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 وعلى معظم الاتفاقيات الإنسانية. وتقوم المملكة بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصر الله بدور رائد في العمل على المحافظة على السلام والأمن في العالم والتمسك بالمبادئ الإنسانية المشتركة، والقيام بمبادرات إنسانية عديدة للتخفيف من معاناة المدنيين ضحايا الأزمات الإنسانية الإقليمية والدولية.

وينص دستور المملكة في ديباجته على تعهد المملكة المغربية ب"حماية منظومة القانون الدولي الإنساني والنهوض بها والإسهام في تطويرها".[1] وينص في الفصل 23 على أنه: "يُعاقب القانون على جريمة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان."

في إطار هذه التعهدات، تضطلع اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بدور أساسي في الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بمنظومة القانون الدولي الإنساني، وتتمثل صلاحياتها بالخصوص في:

- تقديم كل مقترح أو عمل من شأنه تنمية وترسيخ الوعي بالقانون الدولي الإنساني، والعمل على تنسيق جهود مختلف القطاعات المعنية بتطبيق القانون الدولي الإنساني...

[1] تصدير دستور المملكة المغربية لسنة 2011؛ والمنشور في الجريدة الرسمية للمملكة المغربية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق 30 يوليو 2011.

– الدراسة وإبداء الرأي في ملاءمة انضمام المملكة المغربية إلى اتفاقيات القانون الدولي الإنساني؛

– تتبع تطبيق الاتفاقيات الإنسانية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية، وملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضياتها....

– القيام أو المشاركة في برامج التحسيس والتواصل والتربية والتكوين في مجال القانون الدولي الإنساني لفائدة مختلف القطاعات والهيئات الوطنية المعنية بتنفيذ هذا القانون؛

– التعاون وتبادل الخبرة مع الهيئات الدولية الإنسانية والمعنية بالنهوض بالقانون الدولي الإنساني.

ومن أجل دعم رسم السياسات الحكومية بشأن تعزيز النهوض بمنظومة القانون الدولي الإنساني، قامت اللجنة الوطنية بإنجاز دراسات وتقديم آراء استشارية بشأن استكمال انخراط المملكة المغربية في الاتفاقيات الإنسانية، وملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات هذه الاتفاقيات. وفي هذا الإطار تقدمت اللجنة الوطنية إلى السيد رئيس الحكومة بالخصوص بما يلي:

– الرأي الاستشاري بشأن انضمام المملكة إلى البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 المتعلقين بحماية ضحايا النزاعات المسلحة.

– الرأي الاستشاري بشأن إصدار قانون جديد خاص بحماية استخدام الشارة.

– الرأي الاستشاري بشأن إدماج القواعد المنظمة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية ضمن "مشروع القانون الجنائي المغربي."

– الرأي الاستشاري بشأن "تدابير التنفيذ الوطني للالتزامات المترتبة على مصادقة المملكة المغربية على البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 ".

2- تقديم أمثلة على مجالات اتخذت فيها لجنتكم الوطنية للقانون الدولي الإنساني إجراءات أدت إلى زيادة احترام القانون الدولي الإنساني في دولتكم.

في إطار تعزيز الجهود المتواصلة التي تقوم بها المملكة المغربية من أجل النهوض بالقانون الدولي الإنساني وحمايته، دأبت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني على وضع خطط وبرامج سنوية لتنظيم ندوات تكوينية ودورات تدريبية وموائد مستديرة حول القانون الدولي الإنساني وتحديات تنفيذه، وذلك لفائدة الأوساط العسكرية والأمنية وكذا الأوساط المدنية لا سيما المسؤولين عن التشريع في القطاعات الحكومية والبرلمانيين والقضاة والمحامين والصحفيين والجامعيين وفعاليات المجتمع المدني وغيرهم. وتهدف هذه الأنشطة إلى التحسيس والتوعية بالقانون الدولي الإنساني، والرفع من القدرات وتأهيل الخبرات الوطنية المعنية لتطبيق هذا القانون.

كما دأبت اللجنة الوطنية على تنظيم دورات تكوينية منتظمة في مجال القانون الدولي الإنساني، لفائدة الضباط وضباط الصف العاملين أو المتدربين المنتمين للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة، وكذلك لفائدة أطر الأمن الوطني وأطر الوقاية المدنية.

3- هل تنظر لجنتكم الوطنية للقانون الدولي الإنساني في تطبيق القانون الدولي الإنساني في دول أخرى؟

بالنظر إلى التجربة الغنية التي راكمتها اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني منذ إحداثها، سواء على مستوى نشر القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، أو على مستوى تعزيز الجهود الوطنية فيما يخص ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الإنسانية الدولية، فقد حرصت اللجنة الوطنية على تمتين علاقاتها باللجنة الدولية للصليب الأحمر، باعتبارها راعية القانون الدولي الإنساني، حيث شاركت اللجنة الوطنية بفعالية في المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، كما ساهمت اللجنة الوطنية في الدورات العربية الإقليمية لتدريب المدربين في مجال القانون الدولي الإنساني التي نظمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجامعة الدول العربية بالرباط وبيروت وتونس والقاهرة، والتي تتميز بمشاركة مدربين من معظم الدول العربية، من بينهم مدربين مغاربة.

كما عملت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني على عقد مذكرات للتعاون مع عدد من اللجن الوطنية العربية المماثلة، من أجل تقاسم التجارب وتبادل الخبرة وتنظيم تظاهرات مشتركة وكذا تنسيق الجهود في عدد من المؤتمرات والملتقيات الإقليمية والدولية، بما يخدم تحسين الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني. وتفعيلا لاتفاقات ومذكرات التعاون نظمت اللجنة المغربية للقانون الدولي الإنساني ولجن وطنية عربية مماثلة ندوات وموائد مستديرة تهم مختلف جوانب التطبيق الوطني للقانون الدولي الإنساني.

وتشكل هذه اللقاءات الدراسية المشتركة فرصة للخبراء والمختصين في التشريع لتبادل وجهات النظر وتعميق التفكير وتقديم الخبرات ذات الصلة بالمحددات القانونية والمؤسساتية والتنظيمية التي يطرحها التنفيذ الوطني لمقتضيات اتفاقيات القانون الدولي الإنساني. كما تعد هذه اللقاءات مناسبة سانحة لتقاسم التجارب حول أنجع الطرق لإدماج المعايير الإنسانية في المنظومة القانونية الوطنية، بما ينسجم مع قرارات المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وعلى رأسها القرار رقم (1) الصادر عن المؤتمر الدولي 33 للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني.

## 4- في أي مجال تضفي لجنتكم الوطنية للقانون الدولي الإنساني القيمة الأكبر؟ يُرجى إعطاء أمثلة.

حرصت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني على تنظيم ندوات دولية سنوية حول مختلف المواضيع ذات الأولوية في النهوض بمنظومة القانون الدولي الإنساني. وتعتبر هذه المنتديات لقاءات فكرية تضمن مشاركة مجموعة من الفاعلين الوطنيين والدوليين من منظمة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ونخبة من الخبراء المغاربة والأجانب، بهدف مناقشة واستعراض تطورات القانون الدولي الإنساني ورهانات التطبيق الوطني، وتعميق التفكير بشأن التحديات الإنسانية التي تخلفها طبيعة الحروب المعاصرة، وطرح اقتراحات وحلول لتحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

ومن بين المنتديات الدولية التي نظمتها اللجنة –بمدينة الرباط– وبتعاون مع مؤسسات وطنية ومنظمات دولية:

– الندوة الدولية حول: "تحديات الحماية الإنسانية بمناسبة تخليد الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف" سنة 2019.

– الندوة الدولية حول: "حماية النساء خلال الأزمات الإنسانية" سنة 2021.

– الندوة الدولية حول: «حماية الأطفال خلال الأزمات الإنسانية» سنة 2022.

– الندوة الدولية حول: "حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي الإنساني: المسؤوليات والآليات " سنة 2023.

– الندوة الدولية حول: "حماية التراث الثقافي في الأزمات الإنسانية وسؤال الفعلية" وذلك تخليدا للذكرى السبعين لاعتماد اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح وذلك سنة 2024.

ومن أبرز المنتديات الدراسية الهامة التي نظمتها اللجنة الوطنية هو تنظيمها لمناظرة دولية بتعاون مع جامعة القرويين العريقة، حول: «أحكام القانون الدولي الإنساني في الإسلام» يومي 27 و28 أكتوبر 2021. وقد جمعت هذه المناظرة الهامة بين خبراء وأكاديميين متخصصين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني، من المغرب ومن دول عربية وإسلامية ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك للمساهمة في الحوار الدائر على عدة مستويات حول ضرورة إبراز تجذر القيم الإنسانية في الإسلام والقواسم المشتركة بين القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية، التي تقوم على واجب احترام الحياة البشرية وكرامة الفرد في جميع الظروف.

5- ما هي التحديات القائمة التي قد تمنع لجنتكم الوطنية للقانون الدولي الإنساني من اتخاذ خطوات لتجديد العمل السياسي من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في بلدكم أو على الصعيد الدولي؟ وما المطلوب للتغلب على هذه التحديات، وكيف يمكن للدول الأخرى دعم ذلك؟ وما الذي تأملون أن تسفر عنه نتائج مسار العمل هذا؟

أهم تحدي يواجه اللجنة الوطنية هو الاستعانة بخبراء من اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتأطير الندوات والدورات التكوينية التي تنظمها اللجنة الوطنية.

لذا تدعو اللجنة الوطنية اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

- دعم قسم الخدمات الاستشارية التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر للجن الوطنية وتوفير خبراء في مجال نشر أحكام القانون الدولي الإنساني وفي مجال الملاءمة التشريعية لمساعدة اللجن الوطنية في أداء مهامها.
- مواصلة تنظيم الدورات التكوينية الإقليمية العربية في مجال القانون الدولي الإنساني من أجل تكوين محاضرين في القانون الدولي الإنساني.
- تنظيم الاجتماعات الإقليمية/العربية والدولية للجن الوطنية للقانون الدولي الإنساني حضوريا وبصفة منتظمة.
- إعداد معايير دولية على غرار مبادئ باريس الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تنظم وتوجه عمل اللجن الوطنية للقانون الدولي الإنساني وتؤهلها للعمل بفعالية من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.